

دورة تدقيق المشاريع الرأسمالية: مراجعة مستخلصات المقاولين وأوامر التغيير والضوابط

2027 – 6 مايو

عن بعد





دورة تدقيق المشاريع الرأسمالية: مراجعة مستخلصات المقاولين وأوامر التغيير والضوابط

المرجع: 199_17243 التاريخ: 2 - 6 مايو 2027 المكان: عن بعد الرسوم: GBP 1700

ملخص البرنامج

تدقيق المشاريع الرأسمالية من مراجعة مستخلصات المقاولين إلى أوامر التغيير وضوابط المشروع محور دورة تدريبية تمتد 5 أيام بمستوى متقدم لقيادات التدقيق والمشاريع، ويخرج منها كل مشارك بخطة لتدقيق المشاريع الرأسمالية مبنية على المخاطر في مؤسسته. فكثر من الجهات المالكة لا تكتشف المبالغة في المطالبات المالية أو أوامر التغيير غير المسندة أو ضعف قرارات الترسية إلا عند الإقفال، حين يصعب الاسترداد. ويتدرج البرنامج من تخطيط التدقيق وحقوق التدقيق التعاقدية إلى اختبار الدفعات ومراجعة التغييرات ونزاهة الترسية والإقفال. تقدم هذا البرنامج في تدقيق المشاريع الرأسمالية والمقاولين مارس للتدريب المملكة المتحدة.

المبررات المؤسسية

تجمع المشاريع الرأسمالية دفعات كبيرة وعقودا معقدة وأطرافا متعددة في سنوات قليلة، وهي مصدر متكرر لتسرب التكاليف. والتدقيق الذي يبدأ من الترسية ويتبع كل دفعة يحمي الميزانيات ويقدم للجان التدقيق أدلة لا طمأنات.

- تكاليف المقاولين المستردة أو المتجنبة: تزداد حين تختبر الدفعات مقابل شروط العقد.
- دورة أوامر التغيير ونمو قيمتها: تنخفض حين تخضع التغييرات لقواعد استحقاق واضحة.
- ملاحظات التدقيق المغلقة في موعدها: تزداد حين ترفع الملاحظات مبكرا.

المبادئ والأساس المعرفي

- معايير IIA العالمية للتدقيق الداخلي: توجه متطلبات التخطيط المبني على المخاطر والأدلة والتقارير الجلستين 1 و5.
- نموذج الخطوط الثلاثة الصادر عن IIA: تحدد في الجلسة 1 أدوار فرق المشروع والضبط والتدقيق الداخلي في تقديم التأكيد.
- إطار COSO للرقابة الداخلية المتكاملة: تنظم مكوناته مراجعة الضوابط في الجلستين 2 و3.
- شروط عقود FIDIC وإدارة القيمة المكتسبة: توجه آليات الدفع والتغيير ومقاييس التقدم للاختبارات في الجلستين 3 و4.



المشاركون المستهدفون

- القيادات التي تخطط تغطية التدقيق الداخلي للبرامج الرأسمالية وتوجيهها.
- المدبرون المسؤولون عن ضبط المشاريع وتقارير التكاليف واعتماد الدفعات.
- كبار مسؤولي العقود والشؤون التجارية الذين يتفاوضون على التغييرات والحسابات الختامية.
- ممثلو الجهات المالكة الذين يرفعون أداء المشاريع إلى مجالس الإدارة ولجان التدقيق.

يخدم البرنامج قطاعات الطاقة والمرافق، ومطوري العقارات والبنية التحتية، والمشاريع الحكومية، والمنشآت الصناعية المالكة.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على بناء خطة تدقيق مبنية على المخاطر لمشروع رأسمالي عبر دورة حياته.
2. سيكون المشاركون قادرين على تقييم بنود حق التدقيق والسجلات في العقود من حيث قابلية الإنفاذ والتغطية.
3. سيكون المشاركون قادرين على اختبار مستخلصات المقاولين وهوامش الربح والمخصصات والتكاليف المستردة.
4. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص مواطن الضعف في تسعير أوامر التغيير واستحقاقها واعتمادها.
5. سيكون المشاركون قادرين على تقييم نزاهة المشتريات والترسية في ضوء مؤشرات التواطؤ أو التحيز.
6. سيكون المشاركون قادرين على تبرير ملاحظات التدقيق وتوصياته أمام مالكي المشاريع ولجان التدقيق.

هيكل البرنامج

اليوم 1: تخطيط تدقيق المشاريع الرأسمالية

أين تقع أكبر المخاطر في المحفظة الرأسمالية، ومن يقدم التأكيد بشأنها؟

- دورة حياة المشروع الرأسمالي ونقاط المخاطر فيها
- أنواع العقود ومخاطر التدقيق: المبلغ المقطوع وإعادة القياس والتكلفة مضافا إليها الربح والسعر الأقصى المضمون
- أدوار نموذج الخطوط الثلاثة في البرنامج الرأسمالي
- عالم التدقيق المبني على المخاطر واختيار المشاريع
- بنود حق التدقيق والسجلات وانتقالها إلى مقاولي الباطن

اليوم 2: مراجعة المشتريات والترسية وضوابط المشروع

هل رسي العقد بعدالة، وهل الضوابط قائمة قبل صرف الأموال؟



- نزاهة إجراءات المناقصة وسجلات تقييم العطاءات
- مؤشرات التوافق وتنسيق العطاءات وتضارب المصالح
- خط الأساس لضبط المشروع: الميزانية والجدول الزمني ورموز التكلفة
- تفويض الصلاحيات وضوابط اعتماد الدفعات
- مطابقة الضوابط مع إطار COSO في مشروع رأسمالي

اليوم 3: مراجعة مستخلصات المقاولين وتدقيق التكاليف

هل تعكس كل دفعة عملاً منجزاً وتكاليف يجيزها العقد؟

- اختبار المستخلصات وتقييم نسب الإنجاز
- أسعار العمالة ورسوم المعدات والمصاريف العامة للموقع
- الأتعاب وهوامش الربح والمخصصات واستخدام الاحتياطي
- تحليل البيانات لكشف الدفعات المكررة وتطبيق قانون Benford
- مطابقة المحتجزات والدفعات المقدمة والضمانات

اليوم 4: مراجعة أوامر التغيير والتعديلات

هل التغييرات مستحقة ومسعرة بعدالة ومعتمدة وفق الأصول؟

- آليات التغيير وفق شروط عقود FIDIC
- مراجعة الاستحقاق ومؤشرات توسع النطاق
- تسعير التغييرات: الأسعار وعروض الأسعار وتحليل التكلفة
- تحليل القيمة المكتسبة لاختبار التقدم مقابل التكلفة
- حوكمة مجلس ضبط التغيير ومسار الاعتماد

اليوم 5: تطبيق تدقيق المشاريع الرأسمالية والإقفال

هل خطة التدقيق جاهزة للتنفيذ والتقرير حتى الحساب الختامي؟

- تدقيق الإقفال: الحساب الختامي وتسوية المطالبات وتسليم الأصول
- مراجعات الدروس المستفادة عبر المشاريع
- رفع ملاحظات الجلستين 3 و4 إلى لجنة التدقيق
- ربط ترتيب المخاطر من الجلسة 1 باختبار الضوابط في الجلسة 2
- إنجاز خطة تدقيق المشاريع الرأسمالية



المنهجية

يعتمد البرنامج على تدقيق ميداني لمشروع رأسمالي افتراضي، إذ يختبر المشاركون عقدا ومستخلصات وأوامر تغيير وسجلات مناقصة، ثم يعرضون ملاحظاتهم على لجنة تدقيق محاكاة، مستعينين بحالات من محطات الكهرباء والعقارات والأشغال العامة.

- نشاط مقترح: اختبار مستخلص مقاول مقابل الأسعار وسجلات الإنجاز.
- نشاط مقترح: مراجعة مجموعة من أوامر التغيير من حيث الاستحقاق والتسعير.
- نشاط مقترح: عرض ملاحظات التدقيق على لجنة تدقيق.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك خطة لتدقيق المشاريع الرأسمالية مبنية على المخاطر في مؤسسته، ترتب المشاريع حسب المخاطر، وتحدد أهداف كل مرحلة من دورة الحياة، واختبارات المستخلصات وأوامر التغيير والترسية، وطلبات البيانات ومسار التقارير. وتستخدم لجدولة دورة التدقيق التالية.

الأسئلة الشائعة

هل تناسب دورة تدقيق المشاريع الرأسمالية المدققين من غير المهندسين؟

نعم، فهي بمستوى متقدم وتفترض خبرة في التدقيق أو العقود، ولا تتطلب معرفة هندسية.

ما المعايير التي يقوم عليها تدريب تدقيق المشاريع الرأسمالية والمقاولين؟

يقوم على معايير IIA العالمية للتدقيق الداخلي، ونموذج الخطوط الثلاثة، وإطار COSO للرقابة الداخلية المتكاملة، وشروط عقود FIDIC، وإدارة القيمة المكتسبة.

كيف تستخدم خطة تدقيق المشاريع الناتجة عن دورة تدقيق المشاريع الرأسمالية في العمل؟

تستخدمها لتحديد تغطية التدقيق للمشاريع، والاتفاق مع المقاولين على طلبات البيانات، ورفع النتائج.

ما الفرق بين تدريب تدقيق المشاريع الرأسمالية ودورة في إدارة العقود؟

تدير إدارة العقود العقد يوما بيوم، أما تدقيق المشاريع الرأسمالية فيختبر باستقلالية ما إذا كانت المستخلصات وأوامر التغيير والترسية والضوابط قد حمت الجهة المالكة.